أثر حوكمة المؤسسات في تفعيل الإفصاح المحاسبي – دراسة ميدانية-

Title The Impact of Corporate Governance on Activating Accounting Disclosure - Empirical Study-

عامري محمد الطاهر[1]*، قطوفي ياسين

[1] جامعة الاغواط (الجزائر)، med.amri@lagh-univ.dz

[2] المركز الجامعي افلو (الجزائر)، y.guettoufi@cu-aflou.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2022/06/05 تاريخ القبول: 2022/06/10 تاريخ النشر: 2022/06/30

ملخص:

ضع تهدف الدراسة الى ابراز ضرورة تطبيق مفهوم حوكمة المؤسسات في البيئة الاقتصادية الجزائرية والاستفادة منها في تطوير الممارسات المحاسبية بما في ذلك الإفصاح المحاسبي. وبالتالي، الوصول إلى جودة التقارير المالية التي ستؤثر إيجابا على قرارات المستثمرين، والمحافظة على استمرارية نجاح هذه الشركات وسمعتها الاقتصادية.

وتوصلت الدراسة إلى أن لحوكمة المؤسسات أثر إيجابي على المؤسسة عينة الدراسة من خلال تفعيل الإفصاح المحاسبي وضمان جودة التقارير المالية.

الكلمات مفتاحية: حوكمة مؤسسات، افصاح محاسبي، قوائم مالية

تصنيف JEL: M41 ، G30

Abstract:

Enter The study aims to highlight the importance of stressing the need to apply the concept of corporate governance in the Algerian economic environment and to benefit from it in developing accounting practices, including accounting disclosure. Consequently, accessing the quality of financial reports that will positively affect the decisions of investors, and maintaining the continuity of the success of these companies and their economic reputation.

This study found that corporate governance has a positive impact on the institution of the study sample by activating accounting disclosure and ensuring the quality of financial reports.

Keywords: *Corporate governance; accounting disclosure; financial statements.*

Jel Classification Codes: M41,G30.

* عامري محمد الطاهر

1. مقدمة:

لقد كشفت الأزمات المالية والانهيارات التي تعرضت لها الكثير من الشركات العالمية عن الكثير من حالات الفساد، ولاسيما الفساد المالي والمحاسبي. الذي كان له الأثر السلبي في الكثير من المجالات، الأمر الذي دعا إلى تبني مفهوم حوكمة الشركات الذي يعد أمرا ضروريا لمواجهة حالات الفساد المالي والمحاسبي الذي تعاني منه معظم الشركات المساهمة. ولاسيما ما يتصل بإعداد التقارير المالية الشفافة وإتباع معايير ذات جودة عالية في مجال القياس والإفصاح المحاسبي.

اشكالية الدراسة:

من خلال ما تقدم تتضح إشكالية البحث التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما مدى تأثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للمؤسسات؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا طرح مجموعة من الفرضيات التالية:

- ✓ توجد علاقة ارتباطيه بين وجود مقومات أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة ودورها في الإفصاح المحاسبي في المؤسسة عينة الدراسة؛
- ✓ توجد علاقة ارتباطيه يبين توفر مقومات حماية المساهمين والمستثمرين على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة عينة الدراسة؛
- ✓ توجد علاقة ارتباطيه يبين توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة عينة الدراسة؛
- ✓ توجد علاقة ارتباطيه يبين توفر مقوم ات تدعم دور أصحاب المصالح فى ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز وزيادة درجة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة عينة الدراسة؛
- ✓ توجد علاقة ارتباطيه يبين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي في المؤسسة عينة الدراسة.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من النقاط تتمثل فيما يلي:

- ✓ الوقوف على المفاهيم والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحوكمة؛

- ✓ إبراز الدور الهام لتطبيق مبادئ الحوكمة في عملية الافصاح المحاسبي؛
- ✓ توضيح مدى أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة على قرارات المستثمرين والقطاع المالي؛

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المذكورة أنفا واختبار صحة الفرضيات المصاغة وتماشيا مع المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية تم إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للمعطيات التي بواسطتها يتم إيجاد وتحليل التغيرات المؤثرة بصفة مباشرة وغير مباشرة على تحسين الافصاح المحاسبي ودور الذي يمكن ان تلعبه مبادئ الحوكمة في ذلك باستعمال استبيان كأداة للدراسة الميدانية.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم هيكل الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية، المحور الأول تم تخصيصه كمدخل لحوكمة المؤسسات، المحور الثاني يتكلم عن الافصاح المحاسبي، أما المحور الثالث والأخير فخصص للدراسة الميدانية.

2. مدخل إلى حوكمة المؤسسات:

إن الحوكمة فكرة ومصطلح شاع استخدامها بشكل واسع مع بداية عقد التسعينات من قبل المنظمات الدولية كمنهجية لتحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية نتيجة لقصور الإدارات الحكومية عن تحقيق ذلك بفعالية.

1.2 مفهوم حوكمة المؤسسات

حوكمة المؤسسات هي إطار يشجع على الاستخدام الفعال للموارد، وتوفير نظم المحاسبة والمساءلة عن إدارة هذه الموارد، بقصد التقريب قدر الإمكان بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع. (محمد سليمان ، 2009، صفحة 65)

- حوكمة المؤسسات هي "عملية وهيكل يستخدم لتوجيه وإدارة العمال وأمور الشركة بهدف تعظيم ثروة حملة الأسهم التي تتضمن التأكد من الصحة المالية للشركة إن كل من العملية والهيكل تحدد تقسيم السلطة وتضع الآليات الخاصة بتحقيق المساءلة المحاسبية فيما بين المساهمين ومجلس الإدارة". (أمين السيد ، 2007، صفحة 719)

2.2 خصائص حوكمة المؤسسات

تتميز حوكمة المؤسسات بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي:

- **الانضباط:** ضمان بيانات واضحة للجمهور، والتقدير السليم لحقوق الملكية، وإقرار نتيجة الحوكمة في التقرير السنوي، والالتزام بالأعمال الرئيسية المجددة بوضوح، وضمان وجود حافز لدى الادارة اتجاه تحقيق سعر أعلى للسهم، بالإضافة إلى استخدام الديون في مشروعات هادفة.

- **الشفافية:** ضمان الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة، والافصاح الفوري عن المعلومات السوقية الحساسة، وعدم تسرب المعلومات، وتحديث المعلومات على شبكة الانترنت، ونشر التقارير المالية البينية في الوقت المناسب...الخ. (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003، صفحة 05)

-**الاستقلال:** ضمان المعاملة العادلة للمساهمين، وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة العليا، وضمان وجود مجلس إدارة اشرافي مستقل عن مجلس الادارة التنفيذي، ووجود لجنة مراجعة يرأسها عضو مستقل ...الخ.

- **المحاسبة عن المسؤولية:** ضمان الاجتماعات الكاملة والدورية لمجلس الإدارة، ووجود الأجانب في مجلس الإدارة، ووجود لجنة مراجعة تراجع تقارير المراجعين الداخليين وتشرف على أعمال المراجعة الداخلية، وعدم قياس مجلس الإدارة الإشرافي بدور تنفيذي...الخ. (محمد عبد الفتاح، 2009، صفحة 39)

- **المساءلة:** ضمان الممارسة للعمل بعناية ومسؤولية والترفع عن المصالح الشخصية والتصرف بشكل فعال ضد التجاوزات، والتحقق الفوري في حالة إساءة الادارة العليا، ووضع آليات لعقاب الموظفين، والشفافية والعدالة في التعامل في الأسهم.

- **العدالة**: ضمان معاملة متساوية للمساهمين كافة وإدراج نصوص لحماية مساهمي الأقلية في النظام الأساسي للشركة، والاعتراف بحقوق كل الأطراف ذات المصالح. (مها محمود، 2008، صفحة 98).

- **الوعي الإجتماعي:** ويتضح من خلال وجود سياسة واضحة تؤكد التمسك بالسلوك الأخلاقي، وعدم تشغيل الأحداث، ووجود سياسة واضحة وعادلة للتوظيف والمسؤولية البيئية. (محمد عبد الفتاح، 2009، صفحة 40)

3.2 الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

يجب ملاحظة أن هناك مجموعة من الأطراف تتأثر وتؤثر في تطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وتتمثل هذه الأطراف فيما يلي:

- **المساهمون:** وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم، وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا إلى تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم. (عبد الوهاب و شحاتة السيد ، 2007، صفحة 20)

كما يتحمل هؤلاء المساهمون مخاطر الاستثمارات متوقعين عائدا مناسبا، ويمكن أن يكون المساهم شخصا أو مجموعة أو شركة تضامن أو أي شكل قانوني آخر. (طاهر محسن و منصور العامري، 2007، صفحة 80)

وللمساهمين دور اقتصادي يتمثل في الخطر الناتج عن الربح الصافي، وأجرهم يتحدد بتطور نتيجة الشركة، بحيث يهدفون غلى تعظيمها بالأخذ بعين الاعتبار الخطر، وتعظيم قيمة أسهمهم، إذا كانت الشركة مساهمة في البورصة، فالخطر يأتي أيضا من تطور الأسهم، وأجرهم يعتمد على عاملين عشوائيينهما ربح الأسهم و تطور قيمة الأسهم. (Gérrard ، sans année، صفحة 21) .

- **المدراء والإدارة:** تنشأ عن أعمال المدير نوعان من المسؤولية، مسؤولية الشركة عن أعمال المدير في مواجهة الغير، ومسؤولية المدير نفسه عن أعمال اتجاه الشركة، بحيث تنص المادة 1/555 من القانون التجاري الجزائري على ما يلي:

تكون الشركة ملزمة بما يقوم به المدير من تصرفات تدخل في موضع الشركة وذلك في علاقتها مع الغير" أي تلتزم الشركة باعتبارها شخصا معنويا بجميع الأعمال التي تصدر عن المدير طالما كانت بموضوع الشركة (عملها).

والإدارة هي المسؤولة عن التسيير اليومي للشركة وتقدير التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الادارة، وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها اتجاه الإفصاح والشفافية والمعلومات التي تنشرها للمساهمين. (نادية ، 1997، صفحة 130) .

- **مجلس الإدارة:** وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح ومجلس الإدارة، يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذي يوكل إليهم سلطة الادارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

- **أصحاب المصالح:** وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعملاء، والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح، قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، أما العمال والموظفين يهتمون على مقدرة الشركة على الاستمرار. (حنيش، 2010، صفحة 36).

4.2 مبادئ حوكمة الشركات

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 2004 ستة مبادئ وتركز هذه المبادئ للحوكمة على الرقابة الداخلية ووجود أنظمة فعالة للرقابة الداخلية للحد من التلاعب والغش والتعارض على المصالح، وتتمثل هذه المبادئ في:

1.4.2 ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات

يجب أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع أحكام القانون ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلف المسؤولة عن الإشراق والرقابة والإلزام بتطبيق القانون (الدولية، 2004، صفحة 06).

2.4.2 حقوق المساهمين

ويمكن تلخيص حقوق المساهم كما يلي (مرسي و اللحلح، 2006، صفحة 332):

-حق حضور الجمعية العامة للمساهمين وحق التصوت بنسبة ما يمتلكه من أسهم والحق في الاطلاع على دفاتر الشركة.

-الحق في حصة أصول الشركة بنسبة ما يمتلكه من أسهم والحق في توزيعات الأرباح التي تقررها الشركة.

-الحق للاشتراك في اقتسام موجودات الشركة بالتساوي مع المساهمين الآخرين في حالة التصفية.

-حق بيع أسهمه أو شراء أسهم أخرى وحق الاكتتاب في السهم الجديد التي تصدرها الشركة بنسبة ما يملكه من أسهم.

وحسب مبادئ منظمة التعاون والاقتصادي والتنمية، فالمساهم له حقوق والمتمثلة في حق تسجيل ونقل ملكية الأسهم، والمشاركة الفعالة، والتصويت في الجمعية العامة، واختيار مجلس الادارة، والحصول على عائد في الأرباح والحصول على كافة المعلومات عن الشركة ومعاملات أعضاء مجلس الادارة بشكل منتظم وفي التوقيت المناسب. (يس، 2009، صفحة 369)

3.4.2 المعاملة المتكاملة للمساهمين

المساواة بين جميع المساهمين داخل كل فئة في الحقوق وكذا حمايتهم من أي عمليات استحواذ عمليات أو دمج مشكوك فيها أو من الاتجار في المعلومات الداخلية (فوزي، 2007، صفحة 369) .

كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم والمتمثلة في (الربيعي و الراضي، 2011، صفحة 68)

- يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى الفئة نفسها معاملة متكافئة.
- يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية.
- ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الادارة أو المدراء التنفذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.

4.4.2 دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

يجب أن ينطوي إطار أساليب ممارسة سلطات الادارة بالشركات على الإعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يرسيها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة كما يلي: (خليفة ، 2010، صفحة 30)

-ينبغي أن تعمل أساليب ممارسة سلطات الادارة بالشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.

-حينما يحمي القانون حق أصحاب المصالح فإن أولئك ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.

-يجب أن يسمح إطار أساليب ممارسة سلطات الادارة بالشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح، وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.

-حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية ممارسة سلطات الإدارة بالشركات يجب أن تكفل لهم فرص الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.

5.4.2 الإفصاح و الشفافية

ينبغي أن يكفل إطار القواعد المنظمة الحكومة الشركات تحقيق الإفصاح السريع الدقيق وفي الوقت المناسب لكافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الوضعية المالية والأداء، الملكية والرقابة على الشركة بإحتوائه على العناصر التالية: (محمد طارق، 2007، صفحة 06)

-أن يكون الإفصاح شاملا ومتكاملا وألا يقتصر على المعلومات الجوهرية فقط وإنما يشمل أيضا على معلومات أخرى.

-يجب إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة والمراجعة المالية وغير المالية.

-يجب توفير قنوات لبث وتوزيع المعلومات تسمح بحصول المستخدمين على المعلومات كافية في الوقت المناسب، وبتكلفة اقتصادية، وبطريقة تتسم بالعدالة.

-يجب أن يزود إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول التحليل، ويدعم توصيات المحلل والوسطاء، وشركات التصنيف والتي تخلو من تعارض المصالح التي قد تؤثر على نزاهة التحليل أو توصيات المحلل.

6.4.2 مسؤوليات مجلس الإدارة

- يجسد هذا المبدأ إطار قواعد الحوكمة في الشركة على استراتيجيتها والرقابة الفاعلة لمجلس الإدارة على الشركة، ومسؤولية مجلس الإدارة أمام الشركة والمساهمين من حيث: (طالب، 2011، صفحة 41)

- أن يعمل مجلس الادارة بإخلاص على أساس عناية الرجل الحريص لما فيه صالح الشركة والمساهمين.

- على مجلس الإدارة إن كانت قراراته تؤثر على مجموعة من المساهمين أن يعمل على تحقيق المعاملة المتساوية لجميع المساهمين.

- على مجلس الإدارة أن يتبع معايير عالية للأخلاق ويضع في اعتباره مصالح الأطراف ذوي العلاقة.

- على مجلس الإدارة القيام بإنجاز مجموعة من المهام الأساسية المقرة مسبقا.

- على مجلس الإدارة ضمان الحكم بشكل مستقل وموضوعي في ما يتعلق بشؤون الشركة.

- أن يتوافر أعضاء مجلس الإدارة سهولة النفاذ إلى المعلومات المناسبة الدقيقة في التوقيت المناسب يتسنى لهم القيام بمسؤولياتهم على الوجه الأكمل.

3. الإطار النظري للافصاح المحاسبي:

يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد المتطلبات الأساسية التي يقتضيها النشاط المحاسبي، فهو يمثل علاقة الإتصال التي تربط المجال المحاسبي في التعبير عن النشاط الإقتصادي للمؤسسات مع الأطراف الأخرى .

1.3 مفهوم الإفصاح المحاسبي

إن للنظام المحاسبي مهمة تلبية حاجة جميع الأطراف بدقة وشفافية، وهذا لا يكون إلا عن طريق الإفصاح المحاسبي والذي يمكن النظر إليه كونه" الإخبار الدقيق الموضوعي عن المعلومات المحاسبية بعد تحليلها ماليا سواء أكان التحليل مالي ساكن بواسطة النسب المالية أو تحليل مالي ديناميكي باستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية". (العاني، اهمية الإفصاح عن الأرباح والخسائر غير الاعتيادية مع اشارة للتطبيق العراقي، 2014، صفحة 314)

تتمثل شروط الافصاح المحاسبي في: (العاني، 2006، صفحة 314)

-ان تكون القوائم المالية المنشورة واضحة ومفهومة من قبل مستخدميه وفي الوقت المناسب حتى لا تفقد فائدتها؛

-ان يكون الافصاح عن المعلومات المحاسبية موجها لكافة الفئات دون تمييز؛

-ان تكون الفائدة المتوقعة من الافصاح اكبر من تكلفتها؛

- تقليل الفجوة بين معدي القوائم المالية ومستخدميها ، حيث ان الافصاح يساعد على ترشيد القرارات؛

-ان يضيف الافصاح تغيير على مستخدم المعلومات، بمساعدته للوصول الى القرار الامثل.

2.3 أهداف الإفصاح المحاسبي

يهدف الإفصاح المحاسبي الى يلي: (بن فرج، 2014)

- عرض القوائم المالية للمستثمرين بصورة خالية من التشويش و التضليل.
- سرد كل المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للمؤسسة بشكل يفيد مستخدميها.
- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين لتقييم المخاطر المحتملة.
- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي المعلومات المالية بإجراء المقارنات بين السنوات.
- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة المستقبلية و الحالية.
- مساعدة المستثمرين في تقييم العائد على إستثماراتهم (Belkaoui ، 2004، صفحة 266) .

3.3 أهمية الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي متمما للقوائم المالية ، حيث يعرض السياسات المحاسبية التي إتبعتها الشركة في إعداد قوائمها المالية ، وذلك يتضمن تحليلاً للأرقام الإجمالية المعروضة لهذه القوائم ، فضلاً عن المعلومات ذات الطبيعة الخاصة ، و غيرها من الأحداث التي تؤثر على الشركة و قوائمها المالية ،كما تتمثل أهمية الإفصاح المحاسبي تتمثل في: (دادن و و آخرون، 2013، صفحة 07).

- يعمل الإفصاح المحاسبي القائم على جودة المعلومات المحاسبية على إطلاع كافة الأطراف الإقتصادية و إعلامهم بالأوضاع الحقيقية للمؤسسة وبالنسبة للمؤسسات المسعرة فإنها تهتم بالإفصاح بهدف الرفع من قيمة الأسهم؛
- توفير أكبر عدد ممكن من المعلومات المالية التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية؛
- تحسين نوعية بيانات المعلومات المحاسبية المقدمة من خلال شرح السياسات و الطرق المحاسبية المتبعة في تحديد هذه البيانات و المعلومات؛
- الإفصاح المحاسبي يضمن ثقة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة من مؤسسات المالية ، دائنون و زبائن في المعلومات التي تقدمها الشركات ، كما يسمح بفهم البيانات المالية المعروضة في القوائم المالية من خلال التوضيحات و التفسيرات التي يقدمها؛ (شيخي ، 2012 ، الصفحات 47-48)
- تخفيض عدم التاكد لدى موردي راس المال المستثمرين والدائنين بحيث يمكنهم استخدام المعلومات لترويج العوائد المتوقعة لكل بديل في مواجهة مستوى المخاطر المرتبطة به (لطفي، 2004، صفحة 288).

4.3 أثر قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي مطلبا أساسيا أفرزته ضروريات الحوكمة، لأن تحقيق الهدف الأساسي من أنظمة حوكمة الشركات هو الحفاظ على مصالح المساهمين وكذلك الأطراف الأخرى، فكل شركة ملزمة قانونيا بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين.

1.4.3 قدرة حوكمة الشركات في تفعيل الإفصاح المحاسبي

يمكن تحقيق الإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات من خلال الجوانب الآتية: (لطفي، 2004، الصفحات 16-15) .

- **الاهتمام بالمعلومات غير المالية:** وما يؤكد ذلك على أهمية المعلومات غير المالية التعليمات التي أصدرتها لجنة البورصة الأمريكية، تختص أولها بالإفصاح عن المعلومات غير المالية.

- **التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي:** تشير إحدى الدراسات إلى أن الفكر المحاسبي والواقع العملي قد طرح مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الإستراتيجية والبيانات غير المالية، بالإضافة إلى البيانات المالية الإضافية التي لا تشملها القوائم المالية. وحتى يمكن توسيع دائرة المعلومات المتاحة لمجموع المستثمرين وبين المستثمرين أنفسهم، نتيجة اتصال بعضهم بإدارة الشركة وحتى يمكن الوصول إلى كفء لرأس المال، وحتى يمكن الوصول للسعر العادل للسهم لابد أن يتحول الإفصاح الاختياري إلى إفصاح إلزامي.

- **تدعيم الإفصاح الالكتروني:** يساعد الإفصاح الإلكتروني على نشر المعلومات المالية وغير في التوقيت المناسب والمتزامن باستمرار والإفصاح الإلكتروني يحقق العديد من المزايا كتوفير المعلومات في الوقت المناسب، ويحقق إمكانية التحديث الفوري، بالضافة الى تخفيض درجة تماثل المعلومات.

2.4.3 متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق قواعد حوكمة الشركات

تعمل قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح في الوقت المناسب عن كافة التطورات الأساسية التي تحدث فيما بين التقارير المنتظمة أو الدورية، وتطالب بتقديم المعلومات إلى كافة المساهمين بصورة متزامنة بهدف ضمان المعاملة المتكافئة هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن تحسين الإفصاح سيؤدي إلى تحسين الشفافية التي هي من العناصر الأساسية لتشغيل نظام حوكمة الشركات بشكل جيد. (Jill و Aris ، 2004) ولتحقيق ذلك يتعين مراعاة مايلي:

- ينبغي أن يشتمل موضوع الإفصاح على المعلومات الأساسية المتعلقة بما يلي: (بوتين، بدون سنة ، صفحة 44)

- النتائج المالية والتشغيلية للشركة، خاصة العناصر غير المدرجة بالميزانيات، لتقديم ضمانات أو ما يشابهها فيما بين الشركات التي ترتبط بعلاقات فيما بينها.

- أهداف الشركة، تحث الشركات على الإفصاح عن سياساتها المتصلة بأخلاقيات المهنة والنشاط والبيئة؛

- ملكية الأغلبية وحقوق التصويت، حيث تتمثل الحقوق الأساسية للمستثمرين في الحصول على المعلومات المتعلقة بهيكل ملكية الشركة وحقوقهم مقارنة بحقوق غيرهم من المساهمين، وكذا المعلومات المتعلقة بالزيادة أو التخفيض في أصول الثروة؛

- أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين ومرتباتهم ومبادئهم؛

- المسائل الأساسية المتصلة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح؛

- يجب إعداد المعلومات والإفصاح عنها وفقا للمعايير المحاسبية والمالية للإفصاح والمراجعة؛
- ينبغي إجراء المراجعة السنوية بواسطة مراقب الحسابات مستقل لكي يتحقق وجود تأكيد خارجي وموضوعي بشأن الأسلوب المستخدم في إعداد التقارير المالية؛
- الإفصاح عن النظم المحاسبية المتبعة. (David و GARDES، 2005، صفحة 5)

4. الدراسة الميدانية:

تتكون عينة الدراسة من إطارات شركة بيوفارم للصناعات الصيدلانية بالجزائر العاصمة ، حيث قمنا بتوزيع استمارات الاستبيان على عينة الدراسة البالغ عددها الإجمالي 50 استمارة بعد عملية الفحص الاولية تم حصرها في 36 استمارة قابلة للدراسة والتحليل.

الجدول رقم 02: توزيع معامل آلفا كرونباخ (Alpha chronbak)

محاور الاستبيان	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل " آلفا كرونباخ "
المحور الأول	وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	06	0.868
المحور الثاني	ا توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين	08	0,803
المحور الثالث	توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين	06	0.877
المحور الرابع	توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة	07	0.872
المحور الخامس	توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	06	0.967
المحور السادس	توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة	06	0.820
مجموع المحاور		39	0,798

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

يوضح الجدول رقم (01) أن معاملات آلفا كرونباخ (Alpha chronbak) لجميع المحاور تراوحت بين 0,803 و0,967 وهي تقترب من الواحد الصحيح،كما بلغت قيمة المعامل بالنسبة لجميع المحاور 0,798 وهو ما يعني أن الاستبيان يتميز بالثبات،كما تراوحت معاملات الصدق للمحاور بين 0,769 و0,935 وهي تقترب من الواحد الصحيح مما يدل على أن محتوى الاستبيان يتميز بالصدق.

ونخلص مما سبق بأن النتائج المتوصل إليها سواء لمعامل الثبات أو الصدق تقترب من الواحد الصحيح مما يعني أن الاستبيان يتميز بالثبات والصدق،وهو يعبر عن عينة الدراسة في تمثيلها لمجتمع الدراسة

قبل القيام باختبار فرضيات الدراسة نقوم أولا بتكوين نموذج الدراسة المعبر عن العلاقة بين حوكمة المؤسسات والافصاح المحاسبي، ثم نقوم بتقييمه واختبار فرضيات الدراسة للتأكد من وجود علاقة قوية وفعالة بين متغيرات حوكمة المؤسسات وعملية الافصاح المحاسبي.

1.4 تقدير نموذج الدراسة

من خلال المعالجة الإحصائية لإجابات أفراد عينة الدراسة المشار إليها في الاستبيانات باستعمال برنامج SPSS، اتضح أن الاتجاه العام لنموذج الدراسة يشكل علاقة خطية مستقيمة، لذلك تم الاعتماد في تمثيله على المعادلة العامة للمستقيم "Y=aX+b"، بحيث تمثل Y الافصاح فيما يمثل X حوكمة المؤسسات. وتم تقدير انطلاقا من برنامج SPSS كما يلي:

$$Y=1.052X-0.103$$

2.4 تقييم نموذج الدراسة واختبار الفرضيات

من أجل دراسة جودة وفعالية تمثيل نموذج الدراسة للعلاقة بين حوكمة المؤسسات والافصاح المحاسبي، نجري ما يسمى باختبار المعنوية الإحصائية، ووظيفة هذا الاختبار هي التأكد من أن نموذج الدراسة المقترح يعبر وبصفة جيدة وفعالة عن نوعية العلاقة بين حوكمة المؤسسات والافصاح المحاسبي، ويتكون هذا الاختبار من عدة مقاييس أهمها: **معامل الارتباط، معامل التحديد، اختبار فيشر، اختبار ستودنت.**

- **معامل الارتباط r:** بحساب معامل الارتباط بين حوكمة المؤسسات و الافصاحالمحاسبي، نجد أن:

$$r=0.901$$

وهذا ما يدل على أن هناك علاقة خطية طردية قوية بينهما.

- **معامل التحديد R^2** :يستخدم معامل التحديد لمعرفة مقدار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، وذلك من خلال النموذج الرياضي المختار للتعبير عن علاقة Yب:X ، وكلما كانت قيمة معامل التحديد قريبة من 1 كلما كانت العلاقة بينY وX متينة وقوية والنموذج الرياضي المقترح واقعي وصحيح (مكيد، 2007، صفحة 49).

وبحساب معامل التحديد نجد أن:

$$R^2=0.812$$

وبالتالي فإن نسبة تفسير حوكمة المؤسسات للتغيرات الحادثة في عملية الافصاح المحاسبي تقدر ب81.2% .

- **اختبار فيشر:** يتمثل اختبار فيشر في اختبار الفرضية H0 حول المعنوية الإحصائية لمعادلة النموذج المقترح، ومدى موضوعية قيمة معامل التحديد المحصل عليه، من أجل ذلك نقوم بمقارنة القيمة الفعلية F real والقيمة الحرجة أو الجدولية F tab المستخرجة من جدول مقياس فيشر.

إذا كانت قيمة المحسوبة F real أكبر منF tab قيمة المستخرجة من الجدول فسيتم رفض الفرضية H0 المفترضة للطبيعة العشوائية لمعادلة التمثيل المقترحة، أي أن معادلة التمثيل جيدة وقيمة معامل التحديدR^2 التي حصلنا عليها موضوعية وتصلح لاستخدامها لتقدير فعالية وجودة التمثيل، أما إذا كانت قيمة F tab أكبر من F real فإنه سيتم قبول الفرضية H0 المفترضة للطبيعة العشوائية لمعادلة التمثيل المقترحة، أي أن معادلة الانحدار المقترحة غير معنوية إحصائيا ولا تصلح لتفسير سلوك المتغير التابع. والجدول التالي يمثل القيمة الفعلية والقيمة الجدولية المستخرجة من جدول قياس فيشر:

الجدول رقم 02: يمثل القيمة الفعلية والقيمة الجدولية لاختبار فيشر

مستوى المعنوية α	درجة حرية البسط V1	درجة حرية المقام V2	القيمة الجدولية F tab	القيمة الفعلية F real
0.05	36	36	1.547	48.476

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

بناءا على معطيات الجدول رقم الجدول رقم(02) نجد أن القيمة الفعلية أو المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وعليه فإن نتيجة الاختبار هي رفض الفرضية H0 المفترضة للطبيعة العشوائية لمعادلة التمثيل المقترحة، أي أن معادلة التمثيل جيدة وقيمة معامل التحديد R^2 والتي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية وجودة التمثيل، وبصفة عامة نموذج الدراسة ككل مقبول.

- **اختبار ستودنت T:** وفيه يتم اختبار ستودنت بالنسبة للفرضيات باتباع الخطوات التالية:

أولا. اختبار الفرضية الأولى المتعلقة بوجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة:

H0: عدم صحة الفرضية المتعلقة بوجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة؛

H1: صحة الفرضية المتعلقة بوجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة.

الجدول رقم 03: يوضح القيمة الفعلية والقيمة الجدولية للفرضية الأولى

مستوى المعنوية α	درجة حرية البسط V	القيمة الجدولية T tab	القيمة الفعلية T real
0.05	36	1.688	24.633

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

بناءا على معطيات الجدول رقم الجدول رقم(03) نجد أن القيمة الفعلية أو المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وعيه فإن نتيجة هذا الاختبار هي صحة الفرضية الأولى المتعلقة بوجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ومساهمتها في التطبيق الجيد للافصاح المحاسبي.

ثانيا. اختبار الفرضية الثانية المتعلقة بتوفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين:

H0: عدم صحة الفرضية المتعلقة بتوفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين؛

H1: صحة الفرضية المتعلقة بتوفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين.

الجدول رقم04 : يوضح القيمة الفعلية والقيمة الجدولية للفرضية الثانية

مستوى المعنوية α	درجة حرية البسط V	القيمة الجدولية T tab	القيمة الفعلية T real
0.05	36	1.688	24.955

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

بناءا على معطيات الجدول رقم الجدول رقم(04) نجد أن القيمة الفعلية أو المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وعيه فإن نتيجة هذا الاختبار هي صحة الفرضية الثانية المتعلقة بتوفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين ومساهمتها في تعزيز الجيد للافصاح المحاسبي في المؤسسة.

ثالثا. اختبار الفرضية الثالثة المتعلقة بتوفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين:

H0: عدم صحة الفرضية المتعلقة بتوفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين؛

H1: صحة الفرضية المتعلقة بتوفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين.

الجدول رقم 05: يوضح القيمة الفعلية والقيمة الجدولية للفرضية الثالثة

مستوى المعنوية	درجة حرية البسط	القيمة الجدولية	القيمة الفعلية

T real	T tab	V	α
24.384	1.688	36	0.05

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

بناءا على معطيات الجدول رقم الجدول رقم(05) نجد أن القيمة الفعلية أو المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وعيه فإن نتيجة هذا الاختبار هي صحة الفرضية الثالثة المتعلقة بتوفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين ومدى ارتباطها بنوعية الافصاح المحاسبي السائد في المؤسسة.

رابعا. اختبار الفرضية الرابعة المتعلقة بتوفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة:

H0: عدم صحة الفرضية المتعلقة بتوفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة؛

H1: صحة الفرضية المتعلقة بتوفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة.

الجدول رقم 06 : يوضح القيمة الفعلية والقيمة الجدولية للفرضية الرابعة

القيمة الفعلية T real	القيمة الجدولية T tab	درجة حرية البسط V	مستوى المعنوية α
22.107	1.688	36	0.05

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

بناءا على معطيات الجدول رقم الجدول رقم(06) نجد أن القيمة الفعلية أو المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وعيه فإن نتيجة هذا الاختبار هي صحة الفرضية الرابعة المتعلقة بتوفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة ومساهمتها في تحسين نوعين الافصاح المحاسبي في المؤسسات.

خامسا.اختبار الفرضية الخامسة المتعلقة بتوفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح:

H0: عدم صحة الفرضية المتعلقة بتوفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح؛

H1: صحة الفرضية المتعلقة بتوفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح.

الجدول رقم 07: يوضح القيمة الفعلية والقيمة الجدولية للفرضية الخامسة

مستوى المعنوية α	درجة حرية البسط V	القيمة الجدولية T tab	القيمة الفعلية T real
0.05	36	1.688	22.731

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

بناءا على معطيات الجدول رقم الجدول رقم(07) نجد أن القيمة الفعلية أو المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وعيه فإن نتيجة هذا الاختبار هي صحة الفرضية الخامسة المتعلقة بتوفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح ومدى مساهمتها في الرفع من كفاءة الافصاح المحاسبي في المؤسسة.

سادسا.اختبار الفرضية السادسة المتعلقة بتوفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة:

H0: عدم صحة الفرضية المتعلقة بتوفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة؛

H1: صحة الفرضية المتعلقة بتوفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة.

الجدول رقم08 : يوضح القيمة الفعلية والقيمة الجدولية للفرضية السادسة

مستوى المعنوية α	درجة حرية البسط V	القيمة الجدولية T tab	القيمة الفعلية T real
0.05	36	1.688	20.726

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

بناءا على معطيات الجدول رقم الجدول رقم(08) نجد أن القيمة الفعلية أو المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وعيه فإن نتيجة هذا الاختبار هي صحة الفرضية السادسة المتعلقة بتوفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة وتأثيرها الإيجابي على الافصاح المحاسبي في المؤسسة.

5. الخاتمة:

من خلال ما سبق، وكإجابة على إشكالية الدراسة، فإنه يمكن القول أن لحوكمة الشركات الأثر الإيجابي على المؤسسة من خلال تفعيل الإفصاح المحاسبي وضمان جودة التقارير المالية، حيث تساهم في توفير بيئة ذات شفافية وضمان الحد الأدنى من الإفصاح. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن إشكالية حوكمة الشركة مازالت تعاني منها معظم المؤسسات في الجزائر.

كما تظهر علاقة الإفصاح المحاسبي بحوكمة الشركات من خلال أنه يعد مطلبا أساسيا أفرزته ضروريات الحوكمة. فتحقيق الهدف الأساسي من قواعد حوكمة الشركات هو الحفاظ على مصالح المساهمين وكذلك الأطراف ذات المصلحة وكل شركة ملزمة قانونيا بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين.

ولذلك، فإن الاقتراحات تركز على معالجة هذه الإشكالية:

- العمل على إحداث دليل لحوكمة الشركات في الجزائر يعمل على تجسيد الدور الحوكمي وإلزام جميع الشركات المعنية بتطبيقه من خلال آلية واضحة ومحددة للإشراف والمتابعة بتنفيذ ضوابط حوكمة الشركات؛
- إرساء الثقافة البورصية من خلال انتهاج سياسة إعلامية واضحة عن طريق مختلف وسائل الإعلام؛
- العمل على تعزيز ثقافة ممارسة الحوكمة من خلال عقد البرامج التدريبية التي تعكس مفاهيم وثقافة تطبيقات الحوكمة؛
- ادراج مفهوم حوكمة الشركات ضمن البرامج التعليمية في المدارس والمعاهد والجامعات الجزائرية.

5. قائمة المراجع:

الربيعي ,ح & .,الراضي ,ح .(2011) .حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر .دار اليازوري العلمية للنشر.68 ,

العاني ,ز .(2014) .اهمية الإفصاح عن الأرباح والخسائر غير الاعتيادية مع اشارة للتطبيق العراقي .مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية.314 ,

طالب ,ع .(2011) .إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصرف .عمان، الأردن :دار صفاء للنشر.

لطفي ,ا .(2004) .المحاسبة الدولية –الشركات المتعددة الجنسيات .الاسكندرية ،مصر :الدار الجامعية.

مرسي ,ج & .,اللحلح ,أ .(2006) .الادارة المالية مدخل لاتخاذ القرارات .الإسكندرية، مصر :الدار الجامعية للنشر.

Belkaoui , A. (2004). Accounting theory, fifth edition. london: Accounting theory.

David , C., & GARDES, N. (2005). Audit légal et gouvernance d'entreprise : une lecture théorique de leurs relations. Conférence internationale de l'enseignement et de la recherche en comptabilité, 5.

dfgf. (fgf). gdf. fdg: dfg.

Gérrard , c. (sans année). finance d'entreprise. Paris: EMS.

Jill , S., & Aris , S. (2004). Corporate Governance and Accountability. England: West Sussex.

الدولية ,م .ا .(2004) .مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات . القاهرة، مصر.06 ,

الصلاح محمد سليمان . (2009). الاستفادة من أدوات الرقابة وإدارة المخاطر لخدمة حوكمة الشركات. التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، 65.

العاني ,ز.314 .p .(2006) .

أمين السيد ,أ .(2007) .دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد .الإسكندرية، مصر، : الدار الجامعية للنشر.

بن فرج ,ز .(2014) .المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق . سطيف :اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة فرحات عباس ، .

بوتين ,م) .بدون سنة .(المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية .IAS/IFRSالجزائر :متيجة للطباعة.

خليفة ,أ .(2010) .دور المراجعة الداخلية في رفع فعالية وأداء وظيفة المراجعة الداخلية . البليدة، الجزائر :مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق.

دادن ,ع & .,و آخرون ,2013) .نوفمبر .(26-25أثر حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية .الملتقى العلمي الدولي :آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة.07 .p ,

شيخي ,ب .(2012) .متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولة و أثره على تطوير المحتوى الإعلامي للقوائم المالية .مجلة دراسة إقتصادية .48-47 ,

طاهر محسن ,م & .,منصور العامري ,ص .(2007) .المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال . عمان، الأردن :دار وائل للنشر.

عبد الوهاب ,ن & .,شحاتة السيد ,ش .(2007) .مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات . الإسكندرية، مصر :الدار الجامعية للنشر.

فوزي ,س .(2007) .حوكمة الشركات والنمو الاقتصادي مع التطبيق على مصر .ندوة جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية عداد دور المحاسب في الحوكمة.68 ,

محمد طارق ,ي .(2007) .الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ومدى ارتباطهما بالمعايير المحاسبية الدولية .ورقة عمل بمؤتمر تحت عنوان متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية ,الإسكندرية، مصر.

محمد عبد الفتاح ,ا .(2009) .نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في اطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية .التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات.39 ,

مركز المشروعات الدولية الخاصة .(2003) .حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرون .غرفة التجارة الأمريكية.05 ,

مكيد ,ع .(2007) .الاقتصاد القياسي :دروس ومسائل محلولة .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

مها محمود ,ر .(2008) .الشركات المساهمة بين الحوكمة والقوانين والتعليمات، دراسة حالة الشركات المساهمة العامة العمانية .مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.98 ,

نادية ,ف .(1997) .أحكام الشركة طبقا للقانون التجاري .الجزائر :دار هومة للنشر.

يس ,ع .(2009) .استقلالية المراجع الداخلي بين النظرية والتطبيق في ظل حوكمة الشركات . ورقة عمل بمؤتمر تحت عنوان التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات.369 ,

يوسف حنيش. (2010). دور حوكمة الشركات في تفعيل عملية اتخاذ القرار، دراسة حالة مجمع صيدال. البليدة، الجزائر: مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال.